

بحث " المشكلة الاقتصادية " المبحث الاول // مفهوم المشكلة الاقتصادية وخصائهاالمطلب الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية#

§الفرع"2": الاختيار المطلب الاول: الحاجات الاقتصادية §الفرع"1": تعريف الحاجة §الفرع"2": خصائص الحاجات الاقتصادية

المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية §الفرع"1": تعريف الموارد الاقتصادية §الفرع"1": ماذا تنتج؟ الخاتمة. المبحث الاول: مفهوم المشكلة الاقتصادية وخصائصها المطلب الأول: مفهوم المشكلة الاقتصادية §تبرز المشكلة الاقتصادية نظرا لعدم كفاية الموارد الاقتصادية لتلبية جميع الحاجات الإنسانية لدرجة الإشباع و للإنسان متطلبات متعددة من مأكل ومشرب وملبس ومسكن . تلبية كافة الاحتياجات المتزايدة باضطراد وفق قانون تزايد الحاجات ولا تظهر المشكلة الاقتصادية بشكل كبير في البلدان المتقدمة صناعيا أو في البلدان الخليجية ذات الدخل المرتفع مع الفرد الواحد من السكان ، فتتضخم المشكلة ويتناقص الدخل العام أو الخاص نتيجة لذلك أو يحدث عدم توازن حصص الأفراد من الدخل الوطني وتكون غير متساوية ، حيث قد يكون هناك مواطن يكسب المليون دولار في اليوم الواحد ولكن في نفس الوقت قد يكون هناك مليون مواطن لا يتجاوز دخل الواحد منهم دولارا واحدا في اليوم ! وللمشكلة الاقتصادية ركنان أساسيان هما "الندرة" و "الاختيار" فالندرة هي التي تعطل وجود المشكلة أصلا والاختيار هو الذي يصيغ هذه المشكلة بالصيغة الاقتصادية . المهارة، ولما كانت ندرة الموارد الإنتاجية و الوقت والدخل وليس الندرة المطلقة، هذا المعنى هو الشائع في لغة الاستعمال اليومي أما في لغة الاقتصاد فالندرة هي معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الرغبات الإنسانية و كمية الموارد الاقتصادية اللازمة لإشباعها ومن أهم أسباب مشكلة الندرة: \*قابلية بعض الموارد للنفاذ و النضوب \*زيادة عدد السكان بنسب تفوق الزيادة في الإنتاج وهي عبارة عن معنى نسبي يعبر عن العلاقة بين الحاجات الإنسانية ووسائل إشباعها فمهما كانت كمية الموارد إلا أنها تعجز عن الوفاء باحتياجات الأفراد بسبب تعدد وتطور وتداخل حاجات الأفراد.

§الفرع"2": الاختيار ينجم عن الاختيار التضحية بمقدار من السلعة للحصول على قدر معين من سلعة أخرى، في اللحظة التي تدرك منها أننا ضحينا بسلعة ذات قيمة في نظرنا للحصول على سلعة أخرى نكون قد وصلنا لفهم المعنى الاقتصادي للتكلفة . وعندما نقوم بعمل الخيارات في مواجهة مشكلة الندرة نتحمل تكاليف الفرصة البديلة و تكون التكاليف الحقيقية للسلعة المختارة عبارة عن قيمة السلعة التي قمنا بالتضحية بها لذا يستلزم أن تكون قيمة السلعة المختارة بالنسبة لنا أعلى من قيمة السلعة المضحية بها حتى نستطيع أن نقول أننا في وضع أفضل بالتأكيد ان القيمة لا تتحدد بكميات السلعة التي نضحيتها حيث اننا نكون مستعدين للتضحية بمئات من البيض الفاسد للحصول على بيضتين طازجتين ولكن لا نقوم بالتضحية بقطعة من لحم عجل صغير للحصول على بيضتين طازجتين- إذن ماذا يحدد هذه القيمة؟ هذا المبدأ مهم لإتخاذ القرارات الصائبة حيث أننا نقوم أولاً بشراء الأشياء التي تجلب لنا أكبر اشباع ممكن مقابل كل دولار نصرفه إلى أن نستنفذ جميع ما نملكه من دخل وهذا ينطبق أيضاً على استخدام الموارد حيث نوجهها إلى إنتاج ما، المبحث الثاني// أسباب المشكلة الاقتصادية وعناصرها الوعي والتصور والإرادة. من جهة أخرى فإن وجود منتج ما يخلق لدى الإنسان الحاجة له وهو ما يمثل دور الدعاية التي تهدف أساسا إلى زرع الشعور بالحاجة لدى العامة وجعلها تعمل على الحصول على البضاعة المعنية بإبرازها كأحسن منتج على وجه الأرض. فعندما يشاهد العطشان صيفا صورة لزجاجة مشروبات مثلاً تخلق لديه آتياً الشعور بالعطش؛ وتختلف الحاجات حسب الأفراد والمكان والزمان ودرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع مما يطرح مشكل تلبية هذه الحاجات وكيفية التعديل والموازنة بين مختلف الأطراف 2/- لا نهاية الحاجات: في سلسلة لا تنتهي وهذه الخصية للحاجات الإنسانية إذا لم يرضى عنها أهل الزهد و القناعة لكنها لا شك من أهم دوافع الرقي و التقدم الاجتماعي , المطلب الثاني: الموارد الاقتصادية 2/-موارد بشرية: الأردن، و تعتبر دول مصدرة للعمالة لكنها غنية بالموارد الطبيعية. 3/-موارد اقتصادية : المطلب الثالث :عناصر المشكلة الاقتصادية تحديد نوع ومقدار السلع و الخدمات التي يتم انتاجها §الفرع"2":كيف تنتج؟ ويهتم فرع علم اقتصاديات الإنتاج بهذا النوع من المشاكل. §الفرع"3": لمن تنتج؟ ويطلق على فرع علم الإقتصاد الذي يهتم بدراسة هذه المشكلة "نظرية التوازي". ويتفرع عن هذه المشكلة مشكلتان رئيسيتان هما: ويتسم الإنتاج بعدم الجدارة إذا كان من الممكن إعادة توجيه الموارد بحيث يتم إنتاج أكبر قدر من سلعة واحدة على الأقل دون إنقاص القدر المنتج من أية سلعة أخرى. فوجود بعض الموارد العاطلة يعني ان الاقتصاد يعاني من مشاكل البطالة والفقر.... هل القوة الشرائية للدخول النقدية لافراد المجتمع و لمدخراتهم ثابتة أم ان التضخم يلتهم جزءاً منها؟" مدى توظيف موارد المقتصد" مما لا شك فيه أن جميع الأفراد وكذلك الحكومات يريدون توظيف جميع الموارد المتاحة لديهم إلا أن من بين سمات المقتصدات الرأسمالية عدم التشغيل الكامل لبعض الموارد، الأمر الذي يترتب عليه حدوث كثير من المشاكل إذ يتشابه ذلك مع إنخفاض الجدارة التوجيهية للموارد إذ أنهما يؤديان إلى إنتاج مجموعات من السلع داخل حدود الإمكانيات الإنتاجية، وعموماً تقع دراسة

"مثل هذه المشاكل في نطاق فرع علم الإقتصاد المسمى "الدخل القومي والدورات الاقتصادية"